

العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠١٤

أ.د. مفيد الزيدي*

الملخص :

تمثل دراسة العلاقات العراقية-الخليجية أهمية متزايدة لكونها تصب في مجال الأمن والاستقرار لمصلحة العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عما تتمتع به منطقة الخليج العربي من أهمية إستراتيجية وسياسية واقتصادية لاسيما أنها تتعرض اليوم إلى تحديات داخلية خارجية تزايدت مع تداعيات "الربيع العربي" التي هددت الأمن والاستقرار في عدد من الدول العربية، وانعكست تأثيراتها في منطقة الخليج العربي وترافقت مع تنامي مخاطر الإرهاب والعنف في المنطقة والعالم. لقد أدت التطورات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتداعياتها الداخلية والخارجية، إلى أن تكون لها تأثيرات في طبيعة علاقات العراق العربية، ومنها مع دول مجلس التعاون الخليجي التي ترتبط بمشتركات تاريخية وجغرافية واجتماعية وتجارية واقتصادية وثقافية مع العراق.

ويطرح هذا البحث فرضية تقوم على أن العلاقات العراقية-الخليجية الايجابية تؤدي بالضرورة إلى حالة الأمن والاستقرار للعراق أولاً ولدول مجلس التعاون الخليجي ثانياً مما تؤدي إلى ازدهار وتطور العراق في المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية، وتنامي علاقاته مع دول الجوار وبقية دول المنطقة. وتكمن أهمية البحث في دراسة العلاقات العراقية-الخليجية بعد العام ٢٠١٤، ومتابعة حالة المد والجزر في العلاقات منذ عام ٢٠٠٣ حتى تشكيل الحكومة العراقية في نهاية عام ٢٠١٤، وتولي رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي مهمة تشكيل الحكومة الجديدة، والتي شهدت هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً في العلاقات العراقية-الخليجية، وبذلك تزايدت أهمية دراسة هذه العلاقات مع حالة الانفراج والانفتاح في علاقات العراق العربية والخليجية، نظراً لأدراك صانع القرار العراقي والخليجي لأهمية هذه العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية في ظل التحديات التي تواجه دول المنطقة كافة.

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

Abstract:

The present paper deals with the Issue of the political and historical Developments of Relations between Iraq and CCG, The Stability Factors.

The Paper is divided into Three Sections. Section I The CCG, Beginning and Developments. Section II the CCG and Occupation Iraq after ٢٠٠٣ by USA .The III Section about Iraq and CCG after the Events of Mosul Jon ٢٠١٤.at the End the Result and Recommendations.

-الكلمات المفتاحية: العلاقات بين العراق والخليج العربي،العراق،مجلس التعاون الخليجي.

المقدمة:

تحتل العلاقات العراقية-الخليجية أهمية متزايدة لكونها تصب في مجال الأمن والاستقرار لمصلحة العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عما تتمتع به منطقة الخليج العربي من أهمية سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية لاسيما أنها تتعرض اليوم إلى تحديات داخلية خارجية تزايدت مع تداعيات "الربيع العربي" التي هددت الأمن والاستقرار في دول عربية عدة، والتي انعكست تأثيراتها في منطقة الخليج العربي وترافقت مع تنامي مخاطر الإرهاب والعنف في المنطقة. وأدت التطورات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتداعياتها الداخلية والخارجية إلى أن تكون لها تأثيرات في علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي، والتي ترتبط بمشتركات تاريخية وجغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية مع العراق.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في أنه يعالج مسألة تطور العلاقات بين العراق ومجلس التعاون الخليجي في مرحلة مابعد عام ٢٠١٤ ومجيء حكومة الدكتور حيدر العبادي التي شهدت تحسناً كبيراً في العلاقات العراقية-الخليجية وانفراجاً في المجالات كافة، والذي انعكس على استقرار وأمن العراق ونجاح علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية عامةً ومحاولة أبعاد التدخلات والصراعات الخارجية عن الساحة العراقية.

اشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم استقرار العلاقات العراقية-الخليجية خلال العقود السابقة، فضلاً عن أن الضغوط الداخلية والتحديات الخارجية التي عانى منها العراق بعد عام ٢٠٠٣، أثّرت في علاقاته الاقليمية والدولية ومنها مع دول مجلس التعاون الخليجي، ويحمل البحث في ثناياه العديد من الاشكاليات التي انعكست على بقاء التعقيدات في علاقات العراق الخارجية.

فرضية البحث:

تتطلق فرضية البحث الى أن طبيعة العلاقات العراقية-الخليجية تميزت عبر العقود الماضية بالريبة وحالة الشك بينهما، فهل أن المصالح الحيوية تدفعهما الى بناء علاقات متينة والى تنامي هذه العلاقات لدرء المخاطر عن الجانبين، وتحجيم الصراع الاقليمي في الساحة العراقية والمحافظة على وحدة العراق واستقلاله ومستقبله.

وتم تقسيم هيكلية البحث إلى عدة مباحث رئيسة، أولاً تحدثنا فيه عن حالة العلاقات العراقية-الخليجية بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وثانياً تطور العلاقات العراقية-الخليجية بعد العام

٢٠١٤ وانعكاسات ذلك على العلاقات العراقية-الخليجية وتشكيل الحكومة العراقية عام ٢٠١٤ وتنامي علاقات العراق والإقليمية والدولية، ومنها مع دول مجلس التعاون الخليجي التي وصلت في عام ٢٠١٦ إلى مرحلة الانفراج والتعاون المشترك.

أولاً: العلاقات العراقية-الخليجية بعد العام ٢٠٠٣

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان عام ٢٠٠٣ إلى دخول العراق والمنطقة حالة من عدم الاستقرار والأمن، انعكست على العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وتباينت من دولة إلى أخرى، إذ رحّبت الكويت بسقوط نظام صدام حسين، ووقفت داعمة ومؤيدة لعملية الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق وفتحت أراضيها لدخول القوات الأمريكية المتجهة للعراق، وأسست في مواقفها الثابتة تجاه الأحداث التي رافقت هذه العملية. في حين أن السعودية عبّرت من خلال وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل بضرورة عدم شن الحرب وتقديمها مبادرة تقوم على تجاوز حالة الحرب، لكنها كانت متأخرة رفضتها الإدارة الأمريكية والنظام العراقي السابق معاً، ثم عادت السعودية لكي تدعو إلى عدم تحويل الحرب إلى احتلال، وأن لا يتم تقرير مستقبل العراق السياسي بيد أي طرف من الأطراف العراقية دون سواها، وأن تقوم الأمم المتحدة بدورها الأممي في هذا الاتجاه. ويبدو بوضوح تخوف المملكة من العراق الجديد والتجربة الديمقراطية، والتعددية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ خشية من تحول العراق من حكم الحزب الواحد إلى أن يكون نموذجاً للديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وحاولت دول مجلس التعاون الخليجي (عدا الكويت) أن تبتعد عن المساهمة المباشرة في العمل العسكري الذي قاده الولايات المتحدة في العراق، بل وجّهت نوعاً من الانتقاد الى حليفتها الولايات المتحدة في بداية الاحتلال بسبب ما وصلت إليه الأوضاع في العراق، وتخوفها من انتشار الفوضى في المنطقة مع تراجع حالة الأمن والاستقرار في ذلك البلد، فضلاً عن خشيتها من تنامي الدور الإقليمي لإيران وتطوير البرنامج النووي الإيراني، وبمرور الوقت فضّلت عدم الانضمام إلى المبادرة الأمريكية لتشكيل تحالف مناهض لإيران بهدف إدانتها بشكل علني، وتأكيد التقارب الحذر معها في عهد إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما، ومحاولة إيجاد طرق للتفاهم معها وهو الموقف الذي تبنته كل من (سلطنة عمان وقطر والكويت) في مواجهة محور آخر أكثر تشدداً ضم كل من (السعودية والبحرين)، مع احتفاظ دولة الإمارات العربية بحالة من التوازن في علاقاتها من طرفي الصراع. ٢٠
كان الموقف الخليجي يتخوف من النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، ومجيء شكل حكم مختلفاً تماماً من الناحية (المذهبية) عن النظام السابق، وربما يجد ذلك تعاطفاً من المجتمعات في دول مجلس التعاون الخليجي بالشكل الذي ينعكس على استقرار تلك النظم الخليجية ومستقبلها.

لقد سعت الولايات المتحدة إلى حماية مصالحها الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي، ولكنها فشلت بعد احتلال العراق في وضع إستراتيجية إرساء التوازن الاقليمي، وحققت أهدافها السياسية والعسكرية الا أن دورها تراجع بعد عام ٢٠١١ وفقاً لأهداف السياسة الامريكية في عهد الرئيس باراك أوباما، ٣ ثم تزايدت مع بروز "الربيع العربي" والتي وصلت تطوراتها إلى الفوضى والصراعات الداخلية التي زعزعت الأمن في منطقة الشرق الأوسط. وكان موقف دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر تشدداً من قبل السعودية في عهد الملك عبدالله بن عبد العزيز الذي اتبع سياسة (النأي بالنفس) عن العراق وما يحدث فيه، وأدى الى تراجع للدور السعودي والخليجي تجاه العراق، وفضّلت المملكة في ظل التحديات الإقليمية إلى أن تتبع سياسة مشاركة (إيران وتركيا) في هذا الدور الإقليمي تارةً، ومحاولة احتواء الدور الإيراني تارةً أخرى. إلا أنه ثبت في نهاية المطاف عدم جدوى هذه السياسة التي لم تحقق الأهداف المرجوة لصانع القرار السعودي. ٤

أما عن علاقات العراق مع قطر فلم تشهد تحسناً يذكر في الخطاب السياسي والإعلامي وخاصة قناة الجزيرة الفضائية، ولغة العداء المخفي للسياسة القطرية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣، ومحاولة العراق وقف التدخل القطري في شئونه الداخلية، واتسمت العلاقات بين البلدين بحالة التوتر والتشنج وصلت للقطيعة وسحب السفير العراقي في الدوحة في عهد حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي ٥. أما سياسة سلطنة عمان تجاه العراق وتشكيل مجلس الحكم، إذ اعترفت السلطنة به وبالحكومة العراقية الجديدة، وتم إعادة افتتاح السفارة العراقية في مسقط في ٢٣ تشرين الأول عام ٢٠٠٦، وأفتتحت الملحقة الثقافية العراقية في العام نفسه، ودعمت السلطنة جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التي تخص العراق، ودعمت العراق في المؤتمرات الدولية لتأييد العملية السياسية فيه، ونبذ العنف والجوء إلى الحوار السياسي الداخلي من خلال الانتخابات البرلمانية التي هي أفضل الطرق أمام العراق لتقرير مصيره. ٦

وقد واجهت دول مجلس التعاون الخليجي حالة من التخوف بعد أن تم التوصل إلى اتفاقية بين العراق والولايات المتحدة نصّت على انسحاب القوات الأمريكية من الأراضي العراقية في نهاية عام ٢٠١١، وبدء مرحلة جديدة في العلاقات العراقية-الأمريكية كانت صورتها غامضة، إذ تخوفت دول المجلس من حدوث فراغ سياسي أو أمني يتركه الوجود الأمريكي في البلاد مما يقود إلى عدم الاستقرار على الرغم من وجود علاقات إستراتيجية ثابتة بين الولايات المتحدة ودول المجلس انعكست في عهد إدارة الرئيس اوباما في بناء تحالف أمني قوي ومتعدد الأطراف معها. ٧ إلا أن دول المجلس شعرت بقلق لأنها اعتقدت أن خروج القوات الأمريكية من العراق سيجعل من الجارة

إيران دولة إقليمية كبرى في المنطقة، وتميل الكفة لها في ظل حالة عدم التوازن بينها وبين دول المجلس مما يزيد من مساحة تدخلها في الشأن العراقي ٨.

وعقدت دول مجلس التعاون الخليجي قمة الرياض في كانون الأول عام ٢٠١١، أكدت في البيان الختامي عن خشيتها من الفراغ الأمني في العراق بعد أن كانت تعول على الوجود العسكري الأمريكي فيه، وارتباطها مع الولايات المتحدة بتحالفات واتفاقيات مشتركة، وتخوفها من تصاعد التنافس الإقليمي في العراق خاصة بين (إيران وتركيا). ٩. وعبرت السعودية عن قلقها من رحيل القوات الأمريكية من الأراضي العراقية، خوفاً من تفاقم الأوضاع سوءاً في ظل التدخل الإقليمي، وازدياد النفوذ الإيراني في البلاد (حسب رأيها). أما الكويت فإن العراق يشكل معها علاقات معقدة في ظل بقاء قضايا عالقة بينهما بحاجة إلى حلول مثل قضية التعويضات المالية على العراق جراء غزو الكويت، ومشكلة الأسرى والمفقودين الكويتيين في العراق، والتهريب والتسلل عبر الحدود المشتركة بين البلدين، ومشكلات الصيد والصيادين العراقيين في المياه الإقليمية، والتصريحات الإعلامية والبرلمانية من الطرفين والتي أدت إلى توتر العلاقات بين البلدين بين حين وآخر، وقضية الأرشفة الوطني الكويتي في العراق والمطالبة باستعادته، ووضعت الكويت بوابات حدودية على طول حدودها مع العراق، مع عدم ترسيم الحدود البرية والبحرية بين البلدين ١٠.

وشعرت الكويت بقلق من الأوضاع في العراق بعد الانسحاب الأمريكي وتخوفها من الفراغ الأمني والسياسي فيه وانعكاساته على أوضاعها الداخلية واستقرارها. إلا أن زيارة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى العراق لحضور أعمال القمة العربية في آذار عام ٢٠١٢ كانت فاتحة خير للتعاون والتقارب السياسي بين البلدين، تلتها زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الكويت، ثم زيارة رئيس وزراء الكويت إلى بغداد بعد ذلك زادت من مساحة التقارب والتفاهم وخففت من حالة القلق لدى الكويتيين بشأن مستقبل الأوضاع في العراق على الرغم من حدوث أزمة (ميناء مبارك) التي قرّرت الكويت بناؤه بالقرب من ميناء الفاو جنوب العراق. ولكن الكويت ونتيجة الضغوط العراقية الرسمية والشعبية أعلنت إلغاء المرحلة الرابعة من استكمال بناء هذا الميناء مما أعاد الأمور إلى نصابها بين البلدين ١١.

ثانياً: تطور العلاقات العراقية-الخليجية بعد العام ٢٠١٤

برزت تحديات جديدة واجهت العراق والمنطقة بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي مدينة الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤ ثم مدن عراقية أخرى، إذ سارعت دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما الكويت إلى طلب إجراء تنسيق أمني بين دول المجلس لغرض تحصينها من الداخل ضد احتمالات تهديد تنظيم داعش لدول المنطقة، وأعرب مجلس الوزراء السعودي في ١٦ حزيران ٢٠١٤ عن

قلق المملكة إزاء تطورات الأحداث في العراق، وضرورة الحفاظ على سيادة واستقلال العراق، ورفض التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية، وحذر وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل من أن الحرب في العراق لا يمكن التكهن بانعكاساتها على العراق والمنطقة، وضرورة تركيز الجهود على ضمان أمن العراق وسلامته الإقليمية، وتحقيق الوحدة الوطنية والمساواة بين مكوناته. وأكدت دولة الإمارات ضرورة التصدي للعناصر الإرهابية وترويعها الأهالي وتدمير ممتلكات العراق والتعامل الإقليمي معها، وذلك حسب بيان وزارة الخارجية الإماراتية في ١١ حزيران ٢٠١٤، وضرورة الحفاظ على وحدة العراق الإقليمية وإنفاذه، وتبني مقاربة وحل وطني يجمع ولا يفرق ولا يقصي مع حرصها على استقلال وسيادة ووحدة العراق، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية، وضرورة نهج سياسة تقضي على الانقسامات وإقامة حكومة وحدة وطنية جامعة وشاملة لا تستثني أحداً. ١٢

وبعد تشكيل الحكومة العراقية برئاسة الدكتور حيدر العبادي في أيلول عام ٢٠١٤، جاءت مرحلة جديدة لمواجهة الأزمات السياسية في البلاد، والعمل على وقف تقدم تنظيم داعش الإرهابي، وتغيير السياسات الداخلية وتشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة لكل الأطياف السياسية، وتبني سياسة خارجية منفتحة على دول الجوار الإقليمي والعالم الخارجي بما يخدم مصالح العراق وأمنه واستقراره ووحدته. ١٣ وأرسلت دول مجلس التعاون الخليجي التهاني إلى رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي بمناسبة توليه رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة، ودعت إلى أن يكون العراق بلد آمن يتمتع بالاستقرار مع رفاهية الشعب العراقي بعد معاناته الصعبة في العقود السابقة، ودعت إلى إقامة حكومة مدنية ضد الطائفية، وأن يكون الحكم الجديد بعيد عن النزاعات والتفرقة بين المكونات في بلد فيه التعددية، وأن يواجه العراق الإرهاب وداعش لاسيما أن دول المجلس تدعم التحالف ضد الإرهاب لكونه مصلحة إقليمية مشتركة، وأن واجب القوانين الدولية تجنيد الطاقات كافة لمواجهة الإرهاب في المنطقة. ١٤

وقد سعت الحكومة العراقية إلى الانفتاح على الدول المجاورة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي ورغبتها في طي صفحة الماضي، وبحث جميع الملفات العالقة بينهم، وكان هذا ضمن البرنامج الحكومي للسياسة الخارجية. وبدأت بعدها سلسلة زيارات ولقاءات متبادلة بين المسؤولين العراقيين ونظرائهم الخليجين، ومنها زيارة وزير الخارجية الدكتور إبراهيم الجعفري إلى الكويت في ظل تقدم وصف بأنه "ثابت ومستمر"، ثم زيارة وزير الخارجية الكويتي صباح الخالد الصباح إلى بغداد وتأكيد التزام الكويت بقرارات مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب وتمويله وتجفيف منابعه خاصة القرارات ٢١٧٠ و٢١٧٨، وتأكيد أن دول المنطقة تواجه فكراً مدمراً يحتاج إلى مواجهة شاملة. ١٥

أما السعودية ،فقد قرأت الموقف من حكومة الدكتور حيدر العبادي منذ البداية على انه سيفتح باب التفاهم مع إيران في ظل تفعيل الأخيرة جهودها في مكافحة الإرهاب وحاجة الرياض للتفاهم مع قوتين إقليميتين في المنطقة هما (تركيا وإيران)، فضلاً عن رغبتها في تحسين وتطوير علاقاتها مع العراق بعد حقبة من التوتر في عهد الحكومة العراقية السابقة. ١٦ من جانب آخر، أعلن الرئيس الدكتور فؤاد معصوم خلال زيارته إلى الرياض في ١١ تشرين الثاني ٢٠١٤ بأنه سيعمل على إصلاح علاقات العراق العربية في ظل دعم السعودية لتطور علاقاتها معه على أسس متينة كمنطلق لتطوير علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي، ١٧ بعد سنوات من البرود في العلاقات بين الجانبين، واستكمالاً للقاءات بين مسئولين من العراق والسعودية جرت في جدة وباريس ونيويورك، وأكدت رغبة حقيقة وجادة للتعاون المشترك في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية، وقدم الرئيس الدكتور فؤاد معصوم دعوة إلى القيادة السعودية من أجل التنسيق عالي المستوى لمواجهة الإرهاب، وإقامة تحالف إقليمي لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي. في حين أبدى وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل رغبة بلاده في فتح أبواب السفارة السعودية في بغداد، وتأكيده "أن العراق سند للعرب، والعرب داعمون لاستقرار العراق ووحدته". ١٨ وتبع ذلك زيارة رئيس مجلس النواب الدكتور سليم الجبوري إلى الرياض في ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٤، ولقاءه رئيس مجلس الشورى عبدالله آل الشيخ، وأكد الجبوري إلى أن مكافحة الإرهاب هي من أولويات العراق، وتتطلب التعاون مع الآخرين، وأن العراق والسعودية القوتين الأهم لمواجهة الإرهاب وتحمل المسؤولية تجاهه، وتم بحث ملفات عدة بين البلدين مثل محاربة لإرهاب والعمل الدبلوماسي والاتفاقيات التجارية وتبادل السجناء بين البلدين، ومنح الملك عبدالله بن عبد العزيز النازحين العراقيين مبلغ نصف مليار دولار كمساعدات إنسانية ١٩.

وقام وزير خارجية دولة الإمارات عبدالله بن زايد آل نهيان بزيارة العراق، وألتقى الدكتور حيدر العبادي وأكد وقوف بلاده مع العراق بالكامل، وتأييدها مساعي الحكومة العراقية وتوجهاتها في السياستين الداخلية والخارجية. ثم زيارة الدكتور حيدر العبادي الى دولة الإمارات ،ومثلت مؤشراً لتطوير العلاقات العراقية-الإماراتية وأثمرت عن التعاون في محاربة الإرهاب ضد تنظيم داعش وتطوير التعاون التجاري والاقتصادي والسعي لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتواصلت الزيارات واللقاءات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي للتنسيق المشترك في القضايا الداخلية والإقليمية والدولية. ٢٠

وتواصل تطور العلاقات العراقية-السعودية من خلال زيارة وزير الخارجية عادل الجبير في ٢٥ شباط ٢٠١٧ إلى بغداد، إذ قدم التهنئة بالانتصارات المتحققة على العصابات الإرهابية، مؤكداً

دعم السعودية للعراق في المناطق المحررة ٢١ وهذا التوجه السعودي أكداه العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز أثناء لقاءه الدكتور حيدر العبادي على هامش أعمال مؤتمر القمة العربية الثامنة والعشرون المنعقدة في منتجع البحر الميت بالأردن في ٢٩ آذار ٢٠١٧، وأشار العاهل السعودي على أهمية العلاقات بين البلدين الشقيقين، ودور العراق في المنطقة وتعزيز العلاقات معه في جميع المجالات التجارية والاقتصادية والإستثمارية والتنسيق الأمني المشترك، والتطرق الى الانتصارات التي حققتها القوات العراقية على تنظيم داعش الإرهابي ٢٢ .

وجاءت تلبية الدكتور حيدر العبادي لدعوة الملك سلمان بن عبد العزيز بزيارة السعودية في ١٩ حزيران ٢٠١٧، وأعرب عن بالغ ترحيبه برئيس الوزراء والوفد المرافق له، قائلاً: "إن قلوبنا مفتوحة وكل الابواب مشرعة للتعاون مع العراق ومستعدون للمساعدة والتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية والحدود والقطاع الخاص ورجال الاعمال وتبادل المصالح وزيادة التنسيق في (مواجهة الارهاب، والتعاون للقضاء على داعش، وحفظاً للأمن المشترك)"، مضيفاً "أننا سعداء بزيارتكم، ونقدر جهودكم في محاربة الارهاب ومحققتموه في هذا المجال، ونحمد الله على استقرار العراق وتكاتف ابناء شعبه"، متمنياً للعلاقات الثنائية بين البلدين المزيد من التطور. بينما أكد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي عن شكره لحفاوة الاستقبال وأن العراق يسعى لتأسيس علاقة صحيحة ومتينة مع السعودية ٢٣، فضلاً عن إستقبال الدكتور حيدر العبادي لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، وتم بحث التعاون الأمني ومواجهة خطر الارهاب وتعزيز الجوانب الأخرى التي تصب في تعزيز العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة التي تخدم البلدين الشقيقين، وأشار ولي العهد السعودي إن لدى المملكة تحديات ومخاطر مشتركة والمملكة متفائلة بعمل العراق وتوجهه مؤكداً إن للعراق مقومات للنجاح أكثر من المملكة من خلال موقعه المتميز وعقول أبنائه وإملاكه لنهري دجلة والفرات وإن المملكة جاهزة للوقوف معه، إذ لا يوجد بينها وبين العراق أية خلافات حقيقية، مبيناً إن التعاون بين البلدين يشكل نقطة تحول مهمة في المنطقة ٢٤ . وفي ختام الزيارة صدر بيان مشترك بين جمهورية العراق والمملكة العربية السعودية في مكة المكرمة في ٢٠ حزيران ٢٠١٧ تضمن تأكيد الجانبان العراقي والسعودي إنهما يمتلكان روابط عديدة منها رابطة الدين والأخوة والجوار، وأواصر القرى والمصير المشترك، وإنهما سعداء بما حققه العراق والسعودية من نقلة نوعية على صعيد تحسن العلاقات بينهما، مؤكداً أهمية التبادل المنتظم للزيارات بين المسؤولين في البلدين وعلى مستوى رجال الأعمال لتنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية بما يعود على البلدين بالخير والمنفعة، والاتفاق على تكثيف العمل المشترك لمواجهة تحديات مكافحة التطرف ومحاربة الارهاب بكافة إشكاله وصوره، وأكد البلدان على أهمية

تجفيف منابع الإرهاب وتمويله والالتزام بالاتفاقيات والتعهدات التي تلزم الدول بهذا الخصوص، وإدانتها لكافة الأعمال التي تمس أمن وأستقرار بلديهما، ومواصلة جهودهما الناجحة لمحاربة التنظيمات الإرهابية ولاسيما تنظيم داعش الإرهابي^{٢٥}.

في أعقاب اعلان نتائج استفتاء اقليم كردستان العراق الذي أجري يوم ٢٥ أيلول ٢٠١٧ والذي كانت له تداعيات ليست على العراق فحسب بل على المنطقة. وأصدر مجلس وزراء الخارجية العرب في دورته ال (١٤٨) التي عقدت في القاهرة واستجابة لطلب وزير الخارجية الدكتور ابراهيم الجعفري أصدر بالاجماع قراراً عربياً برفض استقلال اقليم كردستان لعدم قانونيته وتعارضه مع الدستور العراقي الذي يجب احترامه والتمسك به ودعم وحدة العراق لما تمثله من عامل رئيس لأمن واستقرار المنطقة^{٢٦}. وجاء الموقف السعودي من الاستفتاء في دعوة المملكة الى التراجع عن اجراءه الذي كان من المقرر في ٢٥ أيلول ٢٠١٧، وتصريح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السعودية من خلال بيان جاء فيه:

"أن المملكة تتطلع الى حكمة وحكمة الرئيس مسعود برزاني لعدم اجراءه الاستفتاء الخاص باستقلال اقليم كردستان، فقد يؤدي الى اندلاع أزمات جديدة قد ينتج عنها تداعيات سلبية، سياسية، أمنية، انسانية، وتششت الجهود الرامية الى تحقيق الأستقرار والأمن في منطقة بما في ذلك مكافحة التنظيمات الإرهابية والأنشطة المرتبطة بها، داعياً الى عدم التسرع في اتخاذ أية مواقف أحادية الجانب من شأنها أن تزيد من تعقيد الوضع الأقليمي، والعمل على ما تقتضيه مصلحة الطرفين بما يحقق تطلعات الشعب العراقي من خلال العودة الى الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين وأحكام الدستور العراقي". ودعوة وزير الدولة السعودي لشؤون الخليج العربي ثامر السبهان موجّهة الى رئيس اقليم كردستان مسعود برزاني يقول فيها "أتطلع لحكمة وشجاعة الرئيس مسعود برزاني بقبول الوساطات الدولية لحل الأزمة الحالية ضمن مقترحات الأمم المتحدة وتجنب العراق لأزمات هو بغنى عنها"^{٢٧} وأكد الأمير تركي الفيصل (مدير الاستخبارات السابق وسفير المملكة في واشنطن) أن العراق بلد شقيق وصديق وأن المملكة ترفض أي محاولة لتجزئته، أو أي بلد عربي وذلك أثناء زيارته الى الولايات المتحدة في ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٧^{٢٨} رداً على موقف المملكة من أزمة استفتاء وانفصال إقليم كردستان^{٢٩}.

من جهة أخرى، قام وزير الطاقة السعودي خالد الفالح بزيارة بغداد لتنسيق المواقف في السوق العالمية النفطية، فضلاً عن تأسيس مركز تنسيق مشترك سياسي، وآخر أمني لتبادل المعلومات في محاربة الإرهاب^{٣٠}. وفي أواسط آب عام ٢٠١٧، اتفق العراق مع السعودية على إعادة فتح معبر عرعر الحدودي البري بعد سبعة وعشرون عاماً من القطيعة، واستئناف الرحلات الجوية حيث

وصلت أول طائرة تجارية سعودية إلى الرياض في ١٨ تشرين الأول ٢٠١٧، ونزلت في مطار بغداد الدولي في تحسن كبير في العلاقات الثنائية بين البلدين. ٣١ وفي ٢١ تشرين الأول ٢٠١٧، قام الدكتور حيدر العبادي بزيارة السعودية في جولة لبعض الدول العربية والصديقة، أعلن فيها عن "مشروع رؤية عراقية لمستقبل المنطقة" يقوم على أساس التنمية وبسط الأمن بدل الخلافات والحروب، وإعادة صياغة العلاقات السياسية بين دول وشعوب المنطقة على أسس سليمة. ٣٢ وأكدت الزيارة التقارب بين العراق والسعودية، إذ اختارت الرياض منذ بداية عهد الملك سلمان بن عبد العزيز أن تتخبط في الملف العراقي بحضور دبلوماسي بعيداً عن (سياسة النأي بالنفس) التي اتبعتها المملكة في عهد الملك عبدالله بن عبد العزيز. ٣٣ وجاءت زيارة الدكتور العبادي لحضور (مجلس التنسيق السعودي-العراقي المشترك) للتواصل بين البلدين، وشارك فيه وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون لبحث سبل تطوير العلاقات بين البلدين بحضور وفد كبير عراقي من الوزراء والسياسيين ورجال الأعمال، وتم الاتفاق على استكمال البنية التحتية لمنفذ جديدة عرعر الحدودية العراقية-السعودية، وإمكانية فتح منفذ جميمة، والطرق البرية لتسهيل وصول الحجاج والمعتمرين والبضائع، إذ يسعى البلدين إلى أن يكون المجلس مرجعية للتنسيق في علاقاتهما في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية، والتأكيد على أن الاستقرار في العلاقات بينهما سوف ينعكس على الاستقرار في العلاقات العراقية-الخليجية. ٣٤

وفي ذات السياق، شاركت ستون شركة سعودية في أعمال معرض بغداد الدولي في ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٧ للمرة الأولى منذ عقود من خلال (هيئة تنمية الصادرات السعودية) بهدف بناء علاقات اقتصادية عراقية-سعودية والتقارب بين الشعبين، وأكد وزير الطاقة السعودي خالد الفالح أن البلدين يتجهان إلى بناء سوق مشتركة لخدمة السوق العراقية ووضع اتفاقيات، ولا سيما أن هناك أواصر اقتصادية وثروات نفطية ومعدينية وسياحية ودينية تجمع بينهما. ٣٥ وتبع ذلك خطوة جديدة تمثلت في قيام (المجلس التنسيقي العراقي السعودي) في ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٧ الذي أكد توسيع التعاون في (الجانب الأمني) من خلال مذكرة تفاهم للتعاون الأمني بين البلدين، إذ تضمنت بعض بنودها منع وقوع الجرائم وهي، جرائم المخدرات، التهريب والمتاجرة وتصنيع المخدرات والعقاقير ذات التأثير النفسي والمركبات الكيميائية، وتهريب الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الكيميائية القابلة للاشتعال والمواد السامة والنووية والمشعة، وتهريب المواد الثقافية والتاريخية وتزوير العملة والسندات القابلة للتداول وبطاقات الإتمان، وجميع أنواع السرقات، وتزوير جوازات السفر وتأثيرات الدخول والوثائق الرسمية، والجرائم الإلكترونية، والاتجار بالبشر والإعضاء البشرية، ونقل الأشخاص عبر الحدود بشكل غير شرعي، والجرائم الاقتصادية مثل الإحتيال وغسيل الأموال والإعتداء على

الملكية الفكرية، وتعاون البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، ومنع الخطابات والانتشطة التي تشجع على الإرهاب والتطرف، ومكافحة تمويل الارهاب وجميع التسجيلات التي تحت على العنف عبر الانترنت، وتبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالإرهاب فيما يخص البلدين، وتبادل المعلومات فيما يخص الأدلة والأثار الجرمية المأخوذة من الارهابيين المعتقلين، وتعاون البلدين في إلقاء القبض على المشتبه بكونهم إرهابيين وتسليمهم بسرعة، ومنع المؤامرات الارهابية الموجهة نحو أي من البلدين، ومنع المواطنين المحليين من إيواء أو إخفاء أو تدريب الارهابيين المسلحين أو تقديم الدعم لهم^{٣٦}.

يبدو ان مرحلة ما بعد زوال تنظيم داعش الارهابي من الأراضي العراقية، حظيت بتفهم الجانبين العراقي والخليجي للمتطلبات اللازمة للمحافظة على أمنهما الداخلي، وتجاوز المرحلة السابقة من التوتر والتأزم وعدم التفاهم، والانطلاق نحو مرحلة جديدة تضمن تحقيق مصالح البلدين والشعبين المشتركة وتطوير العلاقات بينهما في المستقبل. ويظهر بوضوح مساعي حكومة الدكتور الدكتور حيدر العبادي الحثيثة لإعادة ترتيب العلاقات العراقية-الخليجية كمهمة أساس في مواجهة الإرهاب في العراق أولاً، وبسبب التحديات الداخلية والخارجية التي كان يعانيها البلد ثانياً، وأهمية هذه العلاقات بالنسبة للعراق في ظل توجهاته الجديدة في تطوير علاقاته مع جيرانه ودول العالم. وبذلك فان العراق شهد حالة من الانفراج في علاقاته بدول مجلس التعاون الخليجي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية، وإدراك حقيقة أن مفتاح تحسين هذه العلاقات يكمن في تطوير العلاقات العراقية-السعودية أساساً كمدخل مهم لتعزيز العلاقات العراقية الخليجية، وهذا ربما يفسر للمراقبين أن أول زيارة رسمية للرئيس الدكتور فؤاد معصوم خارج العراق كانت وجهتها المملكة، واستمرار الزيارات المتبادلة بين بغداد والرياض خلال السنوات الأخيرة.

أما موقف قطر، فقد وصف أميرها تميم بن حمد آل ثاني انتصار العراق في تحرير مدينة الموصل من تنظيم داعش الإرهابي بأنه، "انتصار لكل العرب وفرحة دائمة للعراق"، وقال "بأننا مستعدون للوقوف معكم ودعمكم، وواثقون بأنكم تقودون العراق إلى بر الأمان، ومستعدون للتعاون مع العراق في جميع المجالات"^{٣٧}. علماً أن العراق قد كان نأى بنفسه عن الأزمة القطرية التي نشبت عام ٢٠١٧ بين قطر من جهة والدول الراعية السعودية ودولة الامارات والبحرين ومصر من جهة ثانية، وأكد الدكتور حيدر العبادي أن بلاده ضد الحصار على أية دولة ودعا إلى أن يتم وقف الدعم للإرهاب من أية جهة أو أي دولة^{٣٨}.

في حين جاء موقف البحرين تجاه العراق حينما التقى وزير خارجيتها الشيخ خالد بن احمد آل خليفة خلال زيارته العراق في ١٣ آب ٢٠١٧ مع نظيره الدكتور إبراهيم الجعفري، ومع رئيسي

الحكومة الدكتور حيدر العبادي والنواب الدكتور سليم الجبوري، ورئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم بهدف بحث تطورات الأوضاع في المنطقة وخاصة ما يتعلق منها بالأزمة القطرية، ومكافحة الإرهاب وتطوير العلاقات العراقية-البحرينية التي عانت من التوتر والبرود خلال السنوات الأخيرة على خلفية الصراع الطائفي في المنطقة، وبحث الدكتور حيدر العبادي مع وزير الخارجية البحريني مواجهة الإرهاب والاستقطاب الطائفي، وقدم الوزير باسم حكومة وشعب البحرين التهئة بتحرير الموصل والانتصارات المتحققة على داعش الإرهابي، ووقوف البحرين مع العراق في حربه ضد الإرهاب، مع رغبة بلاده توسيع العلاقات في كافة المجالات بين البلدين، بينما اتفق الرئيس فؤاد معصوم مع الوزير على ضرورة اعتماد العمل المشترك لتنقية علاقات البلدين وتطويرها على أساس المصالح المشتركة ٣٩.

ثالثاً: رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية-الخليجية

ان الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أن دول مجلس التعاون الخليجي كباقي الدول العربية تمر اليوم في ظروف صعبة ومعقدة لاسيما مع الأزمة القطرية، وانقسام المجلس بين داعم لحصار قطر أو رافض له، ثم تنامي حالة التصعيد تجاه إيران والتخوف من البرنامج النووي الإيراني ونفوذ إيران في المنطقة وعلاقاتها المتميزة مع العراق وبعض الدول العربية. إلا أن اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على الولايات المتحدة والاتفاقيات السياسية والعسكرية والأمنية معها، وحضورها الدبلوماسي وقواعدها العسكرية والبحرية في المنطقة، وإدراك دول المجلس أن خيارها الاستراتيجي هو الاعتماد على واشنطن لضمان أمنها واستقرارها في الحاضر والمستقبل ليس بالأمر الكافي على المدى البعيد، فلا بد من إدراك دول مجلس التعاون الخليجي من إن إقامة الأمن الجماعي أو التعاوني مع القوى الأخرى في المنطقة ومنها العراق، وتغيير النهج والسياسة الخليجية الحريصة على مبدأ يفصل بين الأمن الإقليمي الخليجي والأمن العربي، وهذا ربما سيؤثر بمرور الزمن على تفكك دول المجلس وعدم قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية نظراً لاهتمامها بأمنها الوطني أكثر من الأمن التعاوني أو الجماعي بين دول المجلس. وان تركيبتها لم تصل إلى مرحلة الاتحاد أو الوحدة في ظل عدم الاتفاق بين الدول نفسها على هذه الصيغة، مما يجعل موقفها ليس بالضرورة موحداً تجاه قضايا عدة ومنها العلاقات مع العراق ٤٠.

أما فيما يخص العراق، فإن إيجاد صيغة حوار جاد وصريح بينه وبين الدول الخليجية بشكل مؤسساتي وصولاً إلى تحقيق الأمن الإقليمي في اندماج العراق في المنظومة الأمنية الخليجية مسألة تعدّ مهمة في إنشاء تعاون عراقي-خليجي بعد العراق كطرف فاعل ومؤثر في النظام الإقليمي الخليجي. ثم أن دول المجلس لا بد أن تدرك عليها مسئولية أمن واستقرار العراق في ظل

الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة والروابط التاريخية والاجتماعية بينه وبين دول المجلس. وان استقرار دول المجلس يرتبط باستقرار العراق، ومجيء حكومة الدكتور حيدر العبادي التي أبدت سياسة خارجية في الانفتاح على دول المجلس والدول المجاورة، ومحاولة طي صفحة الماضي لاسيما مع السعودية في ظل التقارب بين البلدين، والتفاؤل في فتح آفاق جديدة للتعاون وإعادة العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، وإعلان السعودية ودولة الإمارات والكويت وسلطنة عمان والبحرين دعمهم الكامل للعراق في مواجهة الإرهاب والتطرف وتداعياته على حاضر ومستقبل العراق، والذي تمثل في سعي الدبلوماسية العراقية لكي يعيد العراق بناء أوضاعه الداخلية في حكومة وحدة وطنية متجانسة وقوية تستطيع مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

إن العراق اليوم بحاجة إلى الاستمرار في بناء علاقاته الإقليمية مع دول مجلس التعاون الخليجي، والاستفادة من التجارب السابقة لكي يستعيد العراق دوره الخليجي والعربي بالتعاون مع جميع القوى والأطراف الإقليمية والعربية لإعادة توحيد جبهته الداخلية وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية وإقامة الاستقرار المطلوب. لقد رحبت وأيدت الدول الخليجية توجهات حكومة الدكتور حيدر العبادي مع ازدياد التقارب معها، والذي ترك آثاره الايجابية في العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والاستثمارية والتجارية أنعكست على حالة الأمن والاستقرار في العراق، وستكون وحدة وسيادة البلاد ضماناً أكيدة لهذا التقارب في الحكومة العراقية الجديدة في عهد الدكتور عادل عبدالمهدي، وأنه ضماناً لاستقرار المنطقة على قاعدة أن أمن واستقرار العراق هو أمن للخليج، وأن أمن الخليج هو أمن واستقرار للعراق.

العراق بعد أن استطاع تحقيق نصراً تاريخياً على الإرهاب المتمثل بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في تجليات وتأثيرات مرحلة ما قبل حزيران عام ٢٠١٤، والاستفادة من دروس التاريخ بغية تجاوزها في المستقبل، والاتجاه إلى التنمية والبناء للدولة التي يعلو فيها القانون وروح المواطنة بإرادة عراقية وطنية تعبر إلى شاطئ الأمن المجتمعي والسلم والتعايش الأهلي، والاستقرار والرفاه الاقتصادي ليعود العراق إلى موقعه التاريخي قوة فاعلة ومؤثرة في النظام الإقليمي العربي. إن الأمن الخليجي يهدده عراق غير مستقر لذلك نجاح الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٨ في العراق ومجيء حكومة عراقية جديدة واستمرار سياسة التقارب العراقي-الخليجي في المجالات كافة، واقترب العراق من تعزيز علاقاته العربية والدولية وابعاد التدخلات الخارجية في شؤنه الداخلية يعزز ويقوي من علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي ٤١.

الهوامش:

^١ محمد السعيد إدريس، "الحرب الأمريكية على العراق: مجلس التعاون الخليجي، العراق خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل"، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٥٢، المجلد ٣٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٣، الموقع الالكتروني: <http://www.siyassa.org.eg>, steven wright, the united states and Persian Gulf security, the Foundation of the war on the war on terror, purham middle East monographs, UK, ٢٠٠٧.

^٢ محمد السعيد إدريس، المرجع السابق.

^٣ محمد أيوب، "السياسة الأمريكية تجاه الخليج: الاستراتيجيات والفاعلية والعواقب"، تقرير موجز، علاقات الخليج الدولية، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاون، كلية الشؤون الدولية، مؤسسة قطر، الدوحة، ١٥، ٢٠١٠.

^٤ غريغوري غور، "الإستراتيجية الأمنية للمملكة العربية السعودية"، في: تقرير موجز، علاقات الخليج الدولية مركز الدراسات الاقليمية، جامعة جورجتاون في قطر، الدوحة، ٢٠١٠، ص ١٣؛ محمد عباس ناجي، "داخل الدائرة: تحول القوى كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية"، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، الملاحق، العدد ١٩٧، القاهرة، يونيو/حزيران ٢٠١٤، ص ٣٥.

^٥ "قراءة استشرافية في السياسات القطرية المستقبلية تجاه العراق"، في:

<http://www.bcs1.org.uk/arabic/?p=١٥٨٤>

^٦ <http://mofamission.gov.iq/ab/OmanMusc&article=٣١>

^٧ ينظر: اتفاق سحب القوات الأجنبية في العراق، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، مطبعة بابل، بغداد، ٢٠٠٨.

^٨ مايكل ايزنستان، مايكل نايتس، احمد علي، "النفوذ الإيراني في العراق الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتهجها طهران"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٨، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١١، ص ١٥٠.

^٩ قمة مجلس التعاون الخليجي في الرياض، الشرق الأوسط (صحيفة)، ٢٠/١٢/٢٠١١؛ الزمان (صحيفة) ١٨/١٢/٢٠١١.

^{١٠} ينظر: "مستقبل العلاقات العراقية-الكويتية" في: <http://www.aljazeera.net>

^{١١} زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الى الكويت، زيارة رئيس الوزراء الكويتي الى العراق، الشرق الأوسط (صحيفة)، ٢٧/٢/٢٠١٣؛ الشرق الأوسط (صحيفة) ٢/١١/٢٠١٣.

^{١٢} الحياة(صحيفة)، لندن، ١٧/٦/٢٠١٤؛ الاتحاد(صحيفة)، ابوظبي، ١٩/٦/٢٠١٤؛ ينظر عن حالة الإرهاب في العراق بعد ٢٠١٤: عبد الحسين شعبان، "التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية (مع إشارة خاصة للعراق)"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٤٠، العدد ٦٣، بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ص ١٣٥-١٤٤.

^{١٣} علي الدين هلال، "حال الأمة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥: الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٨، العدد ٣٥، بيروت، أيار/مايو ٢٠١٥، ص ٣٥؛ محمد عباس ناجي، "تكيف مرحلي تحولات الموقف الإيراني من الأزمة العراقية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، القاهرة، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، ص ١٥١.

^{١٤} عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "دول الخليج والعلاقة مع العراق في عهد العبادي"، الشرق الأوسط(صحيفة)، ٣٠/٨/٢٠١٤.

^{١٥} الشرق الأوسط(صحيفة)، ٣/١١/٢٠١٤.

^{١٦} صافيناز محمد احمد، "المواقف العربية من الأزمة في العراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، القاهرة، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، ص ١٥٣-١٥٤.

^{١٧} زيارة الرئيس العراقي فؤاد معصوم الى الرياض، الشرق الأوسط(صحيفة)، ١٠/١١/٢٠١٤.

^{١٨} تصريح وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل، الشرق الأوسط(صحيفة)، ١٨/١١/٢٠١٤.

^{١٩} زيارة رئيس البرلمان العراقي الدكتور سليم الجبوري الى الرياض، الشرق الأوسط(صحيفة)، ١٠/١١/٢٠١٤.

^{٢٠} زيارة وزير خارجية دولة الامارات الشيخ عبدالله بن زايد ال نهيان الى بغداد، الشرق الأوسط(صحيفة)، ١٩/١١/٢٠١٤.

^{٢١} "رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يستقبل وزير الخارجية السعودي السيد عادل الجبير"، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء

<https://www.pmo.iq/press2017/25.2.2017.htm>

^{٢٢} "رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يلتقي العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز"، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء

<https://www.pmo.iq/press2017/29-3-2017.htm>

^{٢٣} "رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يبحث مع الملك سلمان بن عبد العزيز تعزيز العلاقات بين العراق والسعودية"، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء،

<http://www.pom.iq/press2017/19.6.2017.htm>

^{٢٤} "رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يستقبل ولي ولي العهد وزير الدفاع"، المكتب

الإعلامي لرئيس الوزراء ، <http://www.pmo.iq/press2017/19-6-2017.htm>

^{٢٥} "بيان مشترك بين جمهورية العراق والمملكة العربية السعودية"،

<http://www.pmo.iq/press2017/20-6-20173.htm> .

^{٢٦} نورهان الشيخ، "مستقبل العلاقات العربية-الاقليمية: محددات وآفاق المستقبل"، في: عمار جفال

وآخرون، مراجعة عبدالفتاح الرشدان ونظام بركات، العلاقات العربية-الاقليمية الواقع

والآفاق، ندوة (٧٥)، (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٨)، ٢٨١-٢٨٢.

^{٢٧} "دعت السعودية، يوم الأربعاء، رئاسة إقليم كردستان الى التراجع عن اجراء الاستفتاء الخاص

باستقلال الاقليم المزمع اجراءه في ٢٥ ايلول ٢٠١٧"،

<http://arabic.sputniknews.com>.

^{٢٨} مفيد الزبيدي، "العلاقات السعودية-العراقية: عهد جديد"، مجلة قضايا سياسية، مركز الدراسات

الدولية، العدد التاسع-العاشر، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

^{٣٠} المرجع نفسه.

^{٣١} العالم (صحيفة)، ٢٠١٧/٨/١٠، <http://www.alalam.com>.

^{٣١} قناة الجزيرة الإخبارية، ٢٠١٧/٨/٢٥، <http://www.aljazeera.net>

^{٣٢} نشرة إخبارية/قناة العربية الإخبارية، السبت ٢٠١٧/١٠/٢١، <http://www.arabic.com>

^{٣٣} أمين بن مسعود، "العبادي في الرياض والسعودية في العراق"، العرب (صحيفة)

٢٠١٧/١٠/٢٤، <http://www.alarab.com>

^{٣٤} ينظر: "المجلس التنسيقي العراقي-السعودي المشترك"، <http://www.alghadpress.com>.

^{٣٥} ينظر: تصريح الوزير السعودي خالد الفالح في: <http://www.nahrain.com>

^{٣٦} "مسودة مذكرة التفاهم للتعاون الامني بين وزارة الداخلية العراقية ووزارة الداخلية

السعودية"، وثائق المجلس التنسيقي العراقي السعودي/وزارة الخارجية/الدائرة العربية/وثائق السفارة

العراقية في الرياض ٢٠١٧/٢٠١٨.

^{٣٧} ينظر: <http://www.bcsf.org.uk/arabic/?p=1084>، المرجع السابق.

^{٣٨} أسامة مهدي، "العراق والبحرين لمواجهة الاستقطاب الطائفي في المنطقة"، في:

<http://elaph.com/Web/News/2017/8/1162466.html>

^{٣٩} المرجع نفسه.

^{٤٠} ينظر للتفاصيل:

"Gulf Cooperation Council (GCC), Qatar and dispute mediation: a critical؛ Mohammed Nuruzzman Investigation"، Contemporary Arab Affairs, volume ٨, Number ٤, October–December ٢٠١٥, pp. ٥٣٥–٥٥٢.

^{٤١} عبدالله خليفة الشايجي، ازمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجذور الاسباب الوساطات وسيناريوهات المستقبل ٢٠١١-٢٠١٨، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٨، ص ٢٧٣-٢٧٤.

و